

**مدى مهنية امدبر التنفيذى فى الشركات القابضة
الأردنية فى تطبق طرق المعالجة المحاسبية للشهرة**

إعداد الدكتور حسام شحرور

أستاذ مساعد - كليات التقنية العليا

هزاع بن زايد - شارع الضفرة

أبو ظبى - الإمارات العربية المتحدة

تلفون 00971 509150619

ايميل : shahroorhusam72@gmail.com

ملخص الدراسة

في ظل ازدياد عمليات اندماج الشركات في الأردن لتقوية اقتصادها وزيادة رؤوس الأموال، هدفت الدراسة إلى قياس مدى مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة الأردنية في تطبيق طرق المعالجة المحاسبية للشهرة، ولتحقيق هذا الهدف حلل الباحث التقارير المالية للشركات القابضة مجتمع الدراسة وعددها (٣٤) شركة مساهمة عامة خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١ معتمدا شرطين أساسيين لتحديد عينة الدراسة، أولا اعتماد الشركات التي لديها شهرة دفترية، وثانيا أن تكون نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية أكبر من واحد ونصف. وعليه تم تحليل التقارير المالية واجراء المقابلات الميدانية مع المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة عينة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى قبول فرضيتين من أصل أربع فرضيات، حيث تم قبول الفرضية الأولى -لا يوجد علاقة بين مهنية المدير التنفيذي واختلاف تطبيق طريقة إحتساب قيمة الشهرة- بسبب عدم توفر الأدلة لحدثة تطبيق التعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 3) والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من شهر تموز (٢٠٠٩)، بينما أكدت الأدبيات السابقة أن الاختلاف في طريقة إحتساب قيمة الشهرة يؤثر على قيمة موجودات الميزانية وعلى مقدار الخسارة في حالة اضمحلال قيمة الشهرة. وأيضا أعطى هذا المعيار الشركات حرية اختيار طريقة احتساب الشهرة لكل عملية اندماج. تم قبول الفرضية الثالثة لتوافق وجهات نظر المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين إن الدور الاساسي يقع على عاتق

الشركة الام في توحيد طرق احتساب الشهرة بين شركاتها التابعة، والثبات في استخدامها من اجل تحقيق المقارنة.

وتم رفض كل من الفرضية الثانية والرابعة بسبب تعارض مصلحة المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة مع اختبار اضمحلال قيمة الشهرة ، ولتباين وجهات النظر بينهم.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بأن هناك تقصيرا وتخليا للجهات الرقابية المسؤولة عن مسؤوليتها مثل هيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات في ظل توغل إدارة الشركات المساهمة على حق المستثمرين. وأن الشركات ما زالت تستخدم الطريقة التقليدية في عملية احتساب الشهرة.

الكلمات الدالة: قيمة الشهرة، الاندماج، إدارة الشركات، الأردن، صافي الدخل،

المعالجة المحاسبية

Abstract

Due to increasing the merging companies process in Jordan to strength the economy and enhance the capital, the study aims to measure the professionalism of CEOs of the Jordanian holding companies in applying the accounting methods of the goodwill. In order to achieve the research goal, the researcher analyzed the financial statements of (34) holding companies (the population) during 2007 to 2011. The sample was determined based two conditions; firstly, the company should have book value of the goodwill. Secondly, Book-to-Market Ratios, $BTM > 1.5$. Accordingly, financial statements were analyzed and conducted interviews with external auditors, CEOs, CFOs of the holding companies

The research concluded to accepted two out of four hypotheses. the first hypothesis was accepted due to lack of evidence; since the revised IFRS 3 applies to business combinations occurring after 1 July 2009, while the previous literature confirmed that the variety in applied the accounting method of goodwill affects the value of the assets in the balance sheet and the impairment loss value, and this standard gave companies the freedom to choose the accounting method of goodwill for each merger. The third hypothesis was accepted. The external auditors, the executive and financial directors had agreed that the parent company has the primary role to consistent & unify the accounting methods of goodwill among its subsidiaries to enabling comparison.

Both the second and the fourth hypotheses were rejected due to the conflict of interest among the CFOs, the CEOs and the external auditors toward the impairment test of Goodwill and to their incompatibility.

The results of the study can be summed up that the regulatory bodies, include Jordan Securities Commission and the Companies Control Department, neglected of its responsibilities in light of the incursion of the companies' management against investors interest. Companies still use the traditional method of goodwill.

Keywords: Value of Goodwill, Merger, Corporate Management, Jordan, Net Income, Accounting Processing

١ . المقدمة وطبيعة المشكلة

دأبت مؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Committee Foundation) على مواكبة متطلبات السوق، وأهتمت بالمعالجة المحاسبية للشهرة، وعملت على توحيد المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال على مستوى العالم بإصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (3 IFRS) المعدل لعام (٢٠٠٨)، وكل من المعيار المحاسبي الدولي رقم (36 IAS) "اضمحلال قيمة الموجودات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" والمعدل في عام ٢٠٠٩. ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) "المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة".

بسبب ازدياد مهاجمة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد في الشركات المساهمة العامة وخاصة عمليات اندماج الشركات وما يرتبط بتضخيم قيمة الموجودات، وتمويل شركة من شركات أخرى، تم دراسة مدى مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة الأردنية في تطبيق طرق المعالجة المحاسبية للشهرة.

الأدبيات السابقة

أن عمليات الاندماج والاستحواذ خيار استراتيجي للمؤسسات للتوسع والنمو الخارجي، وزيادة مركزها التنافسي (جيلالي، ٢٠١٤). إن عملية الاندماج أدت الى تحسن القيمة السوقية وزيادة الربحية للبنوك بعد عملية الاندماج، وأظهرت أن عملية الاندماج قد أدت الى زيادة قوة البنوك في السوق وزيادة مكاسبها بشكل عام وانخفاض مديونيتها، نظرا لكبر حجمها، وتطلعها إلى الخروج من مشكلة الفشل أو التعثر المحتملة (العمري وبدور، ٢٠٠٩). بينما عملية الاندماج لم تؤد الى حالات أفضل في تعزيز الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية (واكد، ٢٠٠٥)

هناك أثرا ايجابيا لعملية الاندماج في قطاع الصناعة والتأمين في الاردن خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٨٩ و ٢٠٠١)، وكانت أكثر نجاحا في قطاع الصناعة من قطاع التأمين، وقد ساعدت عملية الاندماج على زيادة ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركات المساهمة. إن استخدام بعض النسب والمؤشرات المالية بعملية التحليل المالي لها دور فعال في الحكم على نجاح أو فشل اندماج الشركات (نعمان، ٢٠٠٣).

تم توضيح تشريعات المفوضية الأوروبية لاندماج الشركات رقم (٢٠٠٤/١٣٩)، وكيفية تنظيم المنافسة، وبيان معايير تحديد مشروعية اندماج الشركات وتوافقها مع متطلبات تنافسية السوق على المستوى الاتحادي، إلا أن الحظر يرد على الحالة التي تحتكر فيه الشركات المندمجة للسوق الاتحادية وتتوسع في مركزها القانوني لدى تعاملها في السوق على نحو يخالف معايير ومتطلبات المنافسة العادلة (فياض، وعواووده، ٢٠١٦).

وتم توضيح المبادئ الأساسية لمحاسبة الاندماج والسيطرة، وأنواع الاندماج وطريقتي المعالجة المحاسبية لعملية الاندماج؛ طريقة المصالح المشتركة التي تم توقف العمل بها منذ عام (٢٠٠١) وطريقة الشراء التي إعتمدها مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعالجة عملية الاندماج، وتبين إن طريقة الشراء تعتمد القيمة العادلة لتقييم أصول والتزامات الشركة المشتراة (التابعة)، وتسجل مبلغ الزيادة في تكلفة الشراء عن صافي الموجودات كأصل يسمى الشهرة (Heather, 2008).

إن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) فقرة (٨٠) ومعيار المحاسبة المالي رقم (١٤٢) فقرة (٣٠) يتطلب تعيين الشهرة على وحدة توليد النقد التي من خلالها يمكن مراقبة الشهرة من أجل معرفة هل تم تحقيق المنافع المخطط لها عند الاستحواذ (Schultze, & Weiler 2009).

لقد تبنت استراليا معايير الإبلاغ المالي الدولية عام ٢٠٠٥، وكانت بداية التغيير في محاسبة الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال بحيث تم الغاء عملية اطفاء الشهرة واستبدالها في عملية فحص اضمحلال قيمة الشهرة بشكل دوري. ومن خلال مناقشة ومقارنة المعايير السابقة مع معايير التقرير المالي الاسترالية لمعالجة الشهرة، وفحص دقيق للتغيير في المعالجة المحاسبية للشهرة موضحا مزايا وتعقيدات محتملة للطريقة الجديدة بهدف التعرف على القضايا والتحديات التي تواجه الموظفين، ومراجعي الحسابات المستقلين، تبين أن تحديد وتقييم وحدات توليد النقد والشهرة تتطلب افتراضات عديدة في تقدير القيمة العادلة والقيمة في الاستخدام واسترداد المبلغ، وهناك غموض كبير في متطلبات معايير التقرير المالي (Graeme, 2007) IFRS.

في شهر كانون الثاني (٢٠٠٨) تم مراجعة وتغيير جذري بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار التقرير المالي رقم (٣) "اندماج الأعمال"، والعمل بها بعد شهر تموز (٢٠٠٩). ومن أهم هذه التغييرات كانت على طريقة حساب الشهرة التي كانت حسب الطريقة التقليدية (الطريقة الجزئية) تعتبر الشهرة حق الشركة القابضة فقط ولا يحق للحقوق غير المسيطر عليها (أو ما كان يسمى بحقوق الأقلية) امتلاك جزءا منها. اما الطريقة البديلة لإحتساب الشهرة هي الطريقة الكاملة وتتم بأخذ تكلفة استثمار القابضة في الشركة التابعة بالإضافة إلى القيمة العادلة لحصة حقوق غير المسيطر عليها ومقارنتها (القيمة العادلة للشركة التابعة) مع القيمة العادلة لصافي أصول التابعة. وقد أعطى معيار التقرير المالي رقم (٣) المعدل لاندماج الأعمال الحق للشركات إما باختيار الطريقة الجزئية أو الطريقة الكاملة وهذا الحق بالاختيار قد يكون نقطة ضعف للمعيار لاحتمالية عدم ثبات استخدام نفس الطريقة داخل المجموعة الواحدة التي لديها عدة شركات تابعة.

يتطلب معيار التقرير المالي رقم (٣) المعدل مراجعة الشهرة سنويا من أجل فحص انخفاض القيمة، وفي حال وجود انخفاض يجب تخفيض قيمة الشهرة وتسجيل الخسارة كمصروف. وفي حالة استخدام الطريقة الكلية تحمل الخسارة على القابضة وعلى الحقوق غير المسيطر عليها حسب حصص الملكية لكل منهما (Baker,2011).

مجلس معايير المحاسبة الأمريكية عدل معايير المحاسبة المتعلقة باندماج الأعمال لمنظمات غير ربحية في شهر كانون الثاني (٢٠١٠)، ومن أهم التعديلات هي طريقة معالجة الشهرة والموجودات غير الملموسة؛ بحيث يتم تقدير الشهرة من أجل تقدير قيمة الانخفاض بدلا من طريقة الإطفاء، وبهذه الطريقة أو التعديل تصبح مشابهة لطريقة المعالجة في الشركات الربحية. وبالتالي اتبعت المنظمات غير ربحية المبادئ المحاسبية ومفهوم القيمة العادلة للشركات الربحية من أجل تجاوز التحديات المحاسبية الجديدة واتخاذ قرارات الاندماج بنجاح (P&P HFMA Board, 2011).

عند ممارسة اختبار انخفاض قيمة الشهرة في أستراليا وتقديم دليل على مدى الالتزام فيما يتعلق في متطلبات الإفصاح في معايير التقرير المالي الدولي (IFRS)، من خلال استخدام الأدلة التجريبية (empirical archival approach) مع التركيز على ملاحظة شكل الإفصاحات في الحسابات المالية المدققة ل ٢٠٠٠ من شركات لديها شهرة ومدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالية في عام ٢٠٠٦، كانت نتائج البحث تقديم أدلة على عدم امتثال الشركات الكبيرة لمتطلبات الإفصاح في معايير التقرير المالي الدولي (IFRS) والمتعلقة باختبار انخفاض قيمة الشهرة، وكان هناك مستوى عال من الصعوبة واجهت الشركات ذات الموارد الجيدة في مواجهة التحديات المرتبطة بتغيير في ممارساتها في إعداد التقارير المالية في وقت

الاعتماد الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولي IFRS في أستراليا
(Tyrone,2011).

عند تحليل المعايير المحاسبية والنشريات المحلية المصرية في معالجة المشاكل المحاسبية المترتبة على اندماج الشركات ودراسة دور التحليل المحاسبي والمالي في ترشيد قرارات الاندماج وتقييم أداء الشركات الدامجة ومعرفة مدى تعبير القوائم المالية للشركات الدامجة بعد الاندماج عن أهداف الاندماج، توصل الباحث همام من خلال دراسته النظرية بأن هناك توافقا دوليا للمعايير المحاسبية وتم توحيد المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات باعتماد طريقة الشراء فقط، حيث اتجهت مصر نحو التوافق الدولي وأصدرت المعيار المحاسبي رقم (٢٩) بعنوان تجميع الأعمال. أما من الناحية التطبيقية فقد تبين قلة حالات اندماج الشركات في مصر، حيث لم تتجاوز ثلاث عشرة شركة خلال إحدى عشرة سنة (من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٦) رغم توجه العالم نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة (همام، ٢٠٠٧).

رغم ضرورة التزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي (الصوفي، ٢٠٠٦)، إلا أن العاملين ومدققي الحسابات في الشركات الاردنية لم يلتزم بشكل تام بمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية - معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) - التي طبقتها الشركات القابضة في تقويم استثماراتها في شركاتها التابعة، وايضا عدم الالتزام بالفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) وبالفقرتين رقم (٢٤ و ٢٥) من معيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧) (النوايسه، ٢٠٠٦).

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ المتعلق بالانخفاض في قيمة الموجودات والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية غير ملائم للتطبيق في الأردن بسبب وجود نواح تعقيدية جعلته معيارا نظريا ادى الى عدم الالتزام بتطبيقه بصيغته

الأصلية، وأن الانخفاض لم يعد سياسة محاسبية فقط بل تعدى الأمر الى كونه سياسة اقتصادية ترمي الى تجديد الموجودات. ويوجد إمكانية وضع مقترح للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦، وإعادة صياغة الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية بنموذج جديد، والتوصل الى بديل تقييم جديد أطلق عليه تكلفة الاستبدال بتقدير المماثل الجديد (الجعارات، ٢٠٠٤).

الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان تمسكت بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي. وان القيمة السوقية العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للشركات، وهناك غموض في فهم هذا المدخل في القياس المحاسبي في البيئة الأردنية رغم الاتفاق الكبير عند الشركات بان هذا المنهج يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الزعيبي، ٢٠٠٥).

ان استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية يؤثر على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وعند توفر سوق نشط للأصول المعنوية تتحقق الحيادية والموضوعية نسبياً، واستخدام القيمة العادلة يقلل من الأرباح الصورية ويحافظ على قيمة الشركة من التاكل في ظل التضخم ويساعد على إيجاد مؤشرات تحليل مالي أكثر دقة، ولكن فعليا لا يوجد أسواق نشطة للأصول المعنوية في الأردن، كما توجد مشاكل مختلفة عند الاعتراف وقياس الموجودات المعنوية في الشركات المساهمة (قباجة، ٢٠٠٩).

ويوجد تأثير في تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية و خصائص المعلومات المحاسبية؛ حيث تبرز المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية والإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية والاعتراف المحاسبي للبيانات، وأيضا تبرز جوهر وحقيقة المعلومات المالية والتمثيل الصادق للواقع الاقتصادي للمنشأة وقابلية المعلومات المالية للمقارنة (القطاونة، ٢٠٠٦).

أن الشركات تستخدم مواردها أو الديون من أجل شراء أو توليد عناصر داخلية مثل التراخيص وحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية والاستيراد الحصص، والامتيازات، والعملاء المخلصين، ومعرفة السوق، والعقود مع الموزعين وغيرها من الموجودات غير ملموسة التي تم تعريفها بأنها الموجودات غير النقدية، ممتلكات غير مادية، تستخدم لإنتاج السلع أو الخدمات، لتأجيرها لطرف ثالث أو تستخدم لأغراض إدارية. إن البنود مثل العلامات التجارية والشهرة والتراخيص وقوائم العملاء التي تم إنشاؤها داخليا لا يتم الاعتراف بها كأصول غير ملموسة لأنها لا تستوفي شروط الاعتراف، حتى وإن تكبدت الشركات مصاريف من أجل توليد منافع اقتصادية مستقبلية. ولكن يتم الاعتراف بالشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال كأصول غير ملموسة لأنها تمثل دفعة مالية مقدمة من قبل المشتري لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية للأصول التي لا يمكن تحديدها والاعتراف فيها بشكل منفصل. الشهرة هي المبلغ الزائد من تكلفة دمج الأعمال (هو مجموع القيم العادلة في التبادل) على القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة، والمطلوبات والالتزامات المحتملة. وأصبحت هناك طريقتان لقياس الشهرة؛ الطريقة الكاملة والطريقة الجزئية، وقد أعطى المعيار للشركة الخيار في استخدام طريقة قياس الشهرة لكل عملية اندماج بشكل منفصل ولم يلزمها بذلك (Bontas, et al., 2009).

إن الشهرة، من وجهة النظر الاقتصادية، تعتبر مقدار الزيادة عن صافي أصول الشركة وهي مطابقة لصافي القيمة الحالية للاستثمار، وبالتالي هي نفس القيمة الحالية لاستئجار منافع اقتصادية مستقبلية أو الدخل المتبقي. بما إن قيمة الشهرة تستند على القيمة الحالية للدخل المتبقي المستقبلي، وكذلك القيمة تستند على الإدارة فإن ذلك يشير إلى وجود ارتباط وثيق بين الاثنين. يتم تقييم الشهرة والتحقق من

هذا التقييم في عملية اختبار انخفاض الشهرة بواسطة مدققين خارجيين. وعليه يمكن استخدام النتائج للقياس الداخلي وإجراءات المكافأة (Schultze, & Weiler2009).

أن قرارات المدير الاستثمارية تؤثر على مقدار الانخفاض المتوقع. لو تم الاستثمار في الموجودات المتولدة داخليا لكان مقدار الانخفاض المتوقع للشهرة صفرا، وعليه لن تختلف قيمة انخفاض الشهرة مهما كانت نسبة حجم الاستثمار في الموجودات المتولدة داخليا. وفي ظل قوانين الاستهلاك القديمة إن قرار الاستثمار في الموجودات المتولدة داخليا يعتبر عقبة أمام مديري الشركات أكثر من المساهمين، وأيضا إن هذا القرار (الإستثمار في الموجودات المتولدة داخليا) لدى مديري الشركات يعتبر أكثر صعوبة في ظل استخدام قوانين فحص انخفاض قيمة الشهرة. ومع ذلك، فإن المديرين يوظفون عقبات أخرى لاستثمار جزئي في الموجودات المتولدة داخليا لأنها تساعد في تقليل خسارة انخفاض الشهرة. ولذلك لابد من الشركات وواضعي معايير المحاسبة الاهتمام في المزايا والمحفزات كما هو الاهتمام في معايير التقييم (Pacharn, 2010).

وانطلاقا من نظرية الوكالة، افترض الباحثون في دراسة (Detzen & et al, 2012) أن مديري الحسابات ينتهزون عمليات اندماج الأعمال من خلال الاعتراف في الشهرة بقيمة تتجاوز قيمتها الاقتصادية، وعليه تمت دراسة العلاقة بين المكافآت النقدية قصيرة الأجل للمديرين التنفيذيين ومبلغ الشهرة المعترف بها حسب طريقة الاستحواذ لمعايير التقرير المالي. وتوصلت الدراسة ان مع زيادة المكافأة النقدية المكثفة للمديرين فإنهم يعترفون أكثر في الشهرة، ويشير التحليل الأكثر تفصيلا إلى أن هذه العلاقة ليست خطية، وأن الشركات التي تعطي مكافأة محددة للمديرين التنفيذيين بإعطاء نسبة مئوية معينة من الراتب قد تتم إعادة تنظيم مصالح

المساهمين والمديرين فيها، ويتم تجنب ارتفاع مخاطر انخفاض القيمة في المستقبل. أكدت النتائج على فرضيات الدراسة بأن المديرين التنفيذيين الذين تشكل مكافآتهم النقدية ما بين ١٥٠٪ و ٢٠٠٪ من رواتبهم الأساسية ما قبل الاستحواذ يعترفون في الشهرة بقيمة تتجاوز قيمتها الاقتصادية. وبالتالي إن هؤلاء المديرين التنفيذيين يتوقعون الحصول على مكافآت نقدية أكبر وخاصة ان الشهرة لن تستهلك على أساس القسط الثابت. وقد قدمت الدراسة دليلا بأن مديري الشركات ينتهزون اتخاذ القرارات المحاسبية من أجل تعظيم مصالحهم الشخصية . (Detzen & et al, 2012).

٣. فرضيات الدراسة

أعطى معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 3) المعدل "الاندماج" الشركات المساهمة العامة (القابضة) حرية اختيار طريقة احتساب الشهرة لكل عملية اندماج، مستخدما إما طريقة الطريقة الكاملة (الاجمالية) أو الطريقة الجزئية، وقد نشر هذا التعديل في شهر كانون الثاني لعام (٢٠٠٨) ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من شهر تموز (٢٠٠٩).

ان طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الجزئية (التقليدية) يتم الاعتراف فقط بنسبة الشركة القابضة من الشهرة، أما طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الإجمالية (الكاملة) يتم الاعتراف بالشهرة لكل من الشركة القابضة والمصالح غير المسيطر عليها كل حسب نسبته. هذا يعني ان الاختلاف في استخدام طريقة احتساب قيمة الشهرة سيؤثر على البيانات المالية في الميزانية للشركة. حيث ان قيمة صافي الموجودات في الميزانية للشركة عند استخدام طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الإجمالية سيكون أكبر من استخدام الطريقة التقليدية. وايضا عند اتخاذ قرار اضمحلال قيمة

الشهرة سيكون مقدار الخسارة أكبر عند استخدام طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الإجمالية من استخدام الطريقة التقليدية.

ولهذا تسأل الباحث هل المدير التنفيذي يتعامل في مهنية مع المعلومات المحاسبية في التقارير المالية؟ أم يرغب في تضخيم أم تقليل موجودات ميزانية الشركة؟ وهل المدير التنفيذي سيستثمر الحرية في تنوع استخدام طريقة احتساب الشهرة لصالح المساهمين؟ وعليه تم اشتقاق الفرضية الأولى "لا يوجد علاقة بين مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة واختلاف تطبيق طريقة احتساب قيمة الشهرة"

نص معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) على "عدم استهلاك الشهرة بتوزيع قيمتها على عدد من الفترات المالية، وبدلاً من ذلك يجب اختبار قيمة الشهرة في نهاية كل سنة لقياس إن كان هناك اضمحلال في قيمتها". ووفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) ومعيار المحاسبة المالي رقم (١٤١) يحق للشركة تنفيذ الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة لوحدة توليد نقد معينة في أي تاريخ خلال السنة وتم يجب الالتزام به سنوياً. إذا تم تخصيص الشهرة على وحدات توليد نقد ذات نمو منخفض يساعد على تسريع عملية تخفيض قيمة الشهرة، أما تخصيصها على وحدات توليد نقد ذات نمو مرتفع يساعد على تأخير عملية تخفيض قيمة الشهرة. وبالتالي هناك ارتباط واضح بين قرار انخفاض قيمة الشهرة والإدارة العليا التنفيذية. فهل المدير التنفيذي سيتعامل في مهنية في تخصيص الشهرة على وحدات توليد النقد؟ وهل يؤثر اختلاف تاريخ تنفيذ الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة على معلومات التقارير المالية الموحدة؟ وعليه تم اشتقاق الفرضية الثانية: "لا يوجد علاقة بين مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة واختبار اضمحلال قيمة الشهرة".

أدى تزايد قلق المساهمين حول بعض ممارسات المدراء التنفيذيين الخاطئة، ومنها تصرفات مهنية غير أخلاقية بصفقتهم وكيل عن المساهمين، لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين، من خلال استغلال المرونة المتاحة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) المعدل، أصبح من الضرورة معرفة رأي المدقق الخارجي والمدير المالي للشركة في طريقة إحتساب قيمة الشهرة، وعليه تم اشتقاق الفرضية الثالثة: "لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة في طريقة إحتساب قيمة الشهرة".

وايضا يجب معرفة دور المدقق الخارجي ومدى استقلاليته في تحقيق متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) المعدل. وعليه تم اشتقاق الفرضية الرابعة: "لا تتعارض مصلحة المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة مع اختبار اضمحلال قيمة الشهرة".

• الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة بين مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة واختلاف تطبيق طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) المعدل.

• الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة بين مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة واختبار اضمحلال قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦).

• الفرضية الثالثة: لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة في طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣) المعدل.

• الفرضية الرابعة: لا يوجد تعارض في مصلحة المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة مع اختبار اضمحلال قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦).

ما يميز هذه الدراسة:

- من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين إن هناك دراسات عديدة، أجنبية وعربية، ركزت على موضوع الاندماج وأشكاله وعلى أثر الاندماج على سعر السهم والأداء المالي ومتغيرات أخرى. ولكن هذه الدراسة تميزت بما يلي:
- أنها تواكب التطورات البحثية على المستوى الدولي مقارنة بالدراسات السابقة التي تمت باللغة الإنجليزية.
- لم تتعرض الدراسات السابقة الأردنية إلى قياس مدى مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة الأردنية في تطبيق طرق المعالجة المحاسبية للشهرة.
- تناولت جوانب جوهرية بالنسبة للعمل المهني وذلك بدراسة مهنية المدير التنفيذي في الشركات القابضة الأردنية في تطبيق طرق المعالجة المحاسبية للشهرة، ليتمكن مستخدمي التقارير المالية وخاصة المستثمرين ومستشاريهم من تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية ودرجة اعتماديتها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- تساهم الدراسة في الأدب النظري للمحاسبة، فقد ركزت على كيفية تعامل المدير التنفيذي مع البيانات المالية الخاصة بالشهرة .
- لقد تم تقديم أدلة جديدة حول ارتباط المدير التنفيذي والمالي بقرار انخفاض الشهرة.

٤. منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب والأدوات النوعية التي تتبع أهميتها من أنها تبحث جوانب في السلوك الإنساني التي يصعب على الأساليب والأدوات الكمية بحثها. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي

التحليلي من خلال دراسة تحليلية تقوم على تتبع واستقصاء مادة الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج.

تم اجراء هذه الدراسة من خلال الرجوع الى الأدبيات المتنوعة متمثلة في الكتب والدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بالموضوع والدوريات والنشرات وقانون الشركات الأردني ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة وعملية اندماج الأعمال ، وايضا تمت دراسة الحالة وعمل الزيارات الميدانية وإجراء المقابلات الشخصية مع مدققي الحسابات والمديرين التنفيذيين والماليين في الشركات القابضة، ويمكن ترتيبها كالتالي:

- جمع البيانات من دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، ودليل الشركات المساهمة الذي يصدره سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى الأدبيات النظرية.
 - تحليل التقارير المالية للشركات القابضة من أجل إعداد برنامج (بروتوكول) المقابلات الميدانية.
 - المقابلة الشخصية والزيارات الميدانية لمجموعة من مدققي الحسابات والمديرين التنفيذيين والماليين في الشركات القابضة للتحقق من ملاحظات تحليل التقارير المالية للشركات، ولرصد ان كان هناك تباين بين وجهات نظر المدققين والمديرين التنفيذيين والماليين.
- والهدف من المقابلة هو حوار المشارك للتركيز على تصوراته الذاتية وخبراته، وتعبيره عنها بكلماته الخاصة، وهي الوسيلة التي تساعد الباحث على فهم تفسيرات المشارك ومعانيه الشخصية التي يمتلكها عن موضوع الدراسة.
- أجريت المقابلات بعد الانتهاء من تحليل ودراسة التقارير المالية لبعض الشركات القابضة، لمعرفة ممارسات وراء وقناعات مدراءها التنفيذيين والماليين

ومدققها القانونيين حول طرق محاسبة الشهرة واختبار تخفيض قيمتها، حيث تمت محاولة مديري الشركات ومدققها من خلال إجابتهم عن الأسئلة التي تضمنها "أنموذج المقابلة"، ومن الجدير بالذكر أنه لم يستخدم النص الحرفي لأسئلة النموذج أو تسلسلها، وقد استغرقت كل مقابلة بين الساعة ونصف الساعة والساعتين، وتمت مقابلة كل منهم في المكان والزمان اللذين حددهما.

مجتمع الدراسة والعينة

لقد تم تحديد مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية التي قامت بعملية اندماج الأعمال حتى عام (٢٠١١). كان مجموع عمليات اندماج الشركات (١٠٣) عملية، منها (٣٧) عملية اندماج تمت بين الشركات المساهمة العامة القائمة والمدرجة أسهما في بورصة عمان.

وبناء على ما سبق، وإستنادا الى سجلات واحصائية دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة وإصدارات هيئة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية تم تحديد مجتمع الدراسة من اربع وثلاثين (٣٤) شركة كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (٦).

ومن أجل تحديد عينة الدراسة تم مسح شامل لجميع الشركات المساهمة العامة ذات اندماج الأعمال وتحليل قوائمها المالية، معتمدا شرطين أساسيين لمكونات العينة، هما :

- أولا اعتماد الشركات التي لديها شهرة دفترية (أي ان تكون قيمة الشهرة لا تساوي الصفر خلال فترة الدراسة)
- ثانيا أن تكون نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية أكبر من واحد ونصف (Book-to-Market Ratios, $BTM > 1.5$). عندما تزيد نسبة القيمة

الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (Book to Market, BTM) على واحد صحيح وهو مؤشر على توقع انخفاض قيمة الشهرة. حدد الباحث شرط اعتماد عينة الدراسة أن تكون نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية أكبر من واحد ونصف، والجدول المرفق رقم (٧) يوضح مقدار نسبة القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة السوقية لجميع الشركات المساهمة العامة ذات اندماج الأعمال خلال الثلاث سنوات السابقة من (٢٠٠٩) وحتى (٢٠١١). وقد تبين هناك اثنتا عشر (١٢) شركة ينطبق عليها الشرط الثاني وهو نسبة قيمتها الدفترية أكبر من قيمتها السوقية بمقدار واحد ونصف، موضحاً ذلك في الجدول التالي رقم (٨)، وتم إضافة شركة مناجم الفوسفات الأردنية إلى مجتمع وعينة الدراسة رغم نسبة القيمة الدفترية اقل من قيمتها السوقية لمعرفة حقيقة تصريحات الصحافة الأردنية ضد إدارة الشركة.

الجدول رقم (٨)

يبين الجدول رقم (٨)

أسماء الشركات نسبة قيمتها الدفترية أكبر من قيمتها السوقية بمقدار واحد ونصف

الجدول رقم (8)

اسماء شركات مجتمع الدراسة

ملاحظات	الرمز		اسم الشركة القابضة	نسبة القيمة الدفترية بالسوقية			التسلسل
				2011	2010	2009	
لا يوجد شهرة	ARSI	121013	المنارة للتأمين	1.78	1.75	1.69	1
عينة الدراسة	JDPC	131017	الأردن دبي للأماك	1.96	1.36	1.35	2
لا يوجد شهرة	JEIH	131025	الاستثمارية القابضة للمغربيين الأردنيين	2.56	1.55	2.40	3
لا يوجد شهرة	CEIG	131097	مجموعة العصر للاستثمار	2.92	3.04	1.66	4
عينة الدراسة	OFTIC	131228	مجموعة أوفتك القابضة	2.83	2.63	2.01	5
لا يوجد شهرة	TAMR	131239	الأردنية للتعمير المساهمة العامة القابضة	1.95	2.06	1.83	6
لا يوجد شهرة	IPCH	141217	الصناعات البتر وكيمياوية الوسيطة	3.16	2.53	1.66	7
لا يوجد شهرة	DARA	131274	دارات الأردنية القابضة	2.81	1.67	1.32	8
عينة الدراسة	UGHI	131280	لمجموعة المتحدة القابضة	10.10	4.49	-	9
لا يوجد شهرة	IENG	141077	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	1.55	1.15	1.22	10
لا يوجد شهرة	SANA	131249	السنايل الدولية للاستثمارات الاسلامية (القابضة)	2.92	3.04	1.66	11
عينة الدراسة	JOPH	141018	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	0.56	0.37	0.31	12

المصدر: من اعداد الباحث

كان مجموع عناصر عينة الدراسة التي انطبقت عليها شروط مكونات العينة (لديها شهرة دفترية، و نسبة BTM أكبر من واحد ونصف) خلال السنوات الثلاث الاخيرة من سنة (٢٠٠٩) وحتى (٢٠١١) هي اربع شركات والمذكورة في الجدول التالي رقم (١).

الجدول رقم (١)

عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (١) أسماء الشركات عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة القابضة
١	مجموعة أوفتك القابضة
٢	المجموعة المتحدة القابضة
٣	الأردن دبي للأملاك
٤	شركة مناجم الفوسفات الأردنية

المصدر: من اعداد الباحث

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الحالات القائم على تشخيص حالة كل شركة من الشركات المختارة للدراسة.

١. شركة مجموعة أوفتك القابضة (سابقا: شركة مجموعة أوفتك للاستثمار)

التحليل المالي

سجلت التقارير المالية لشركة مجموعة أوفتك القابضة للخمس سنوات الماضية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) نمو في إيرادات الشركة كان بتزايد مستمر، الجدول التالي رقم (٢) يوضح حجم المبيعات والأرباح خلال الخمس سنوات الماضية:

الجدول رقم (٢)

حجم المبيعات والأرباح لشركة مجموعة أوفتك القابضة

خلال الخمس سنوات الماضية

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
حجم	٨,٦٢٤,٣	١٠,٣٧٤,	١٠,٨٠٩,	١٤,٤٢٤,	١٧,١٧٧,

المبيعات	٦٣.٠٠	٧٦.٠٠٠	٢١٥.٠٠٠	٥٧١.٠٠٠	٩٣٦.٠٠٠
الأرباح/الخسائر	٤٧٥,٥٣	٥٠٢,٢٠٢	١,٠٧٤,٣	١,٠٨٧,٨	٩٩٨,٤٥١
ثريعد الضريبة	٣.٠٠	...	٧٩.٠٠٠	٩١.٠٠٠	...
سعر السوق للسهم	١.١٢	٠.٤٦	٠.٥١	٠.٤٠	٠.٣٨

المصدر: من اعداد الباحث

تم تحليل بيانات القيم السوقية والدفترية المذكورة، واعتمادا على نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (Book-to-Market Ratios) تبين ان نسبة BTM في السنوات الثلاث الماضية كانت باتجاه تصاعدي (٢٠٠٩=٢٠٠١، ٢٠١٠=٢٠٠٦، ٢٠١١=٢٠٠٣) وجميعها أكبر من واحد ونصف وهذا مؤشر لاحتمالية تضخم القيمة الدفترية للشركة وضرورة تخفيض قيمة الشهرة.

على الرغم من انخفاض وتدهور قيمة سهم السوق وارتفاع نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (BTM) في السنوات الماضية، إلا أن دراسة التقارير المالية لشركة مجموعة اوفتاك القابضة للخمس سنوات الماضية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) ومن خلال تحليل قوائمها المالية الموحدة تبين بان الشركة قامت بتقييم قيمة المبلغ المسترد من الشهرة وقد تم تحديد بانه لا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة. وأفادت تقارير الشركة المالية ان القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد قد تم قياسها على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من خلال الموازنات التقديرية والمعتمدة من قبل إدارة الشركة والتي تغطي فترة خمس سنوات قادمة باستخدام معدل خصم قدره ١٥% سنويا.

بالإضافة الى عدم تخفيض قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة، فقد تم توزيع المكافاة كاملة على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة معتمدين على الأرباح التي تم نشرها في القوائم المالية.

٢. شركة المجموعة المتحدة القابضة

التحليل المالي للمجموعة الأم

تاريخ ٢٠٠٨/٠٨/١٢، قامت المجموعة بشراء عدة شركات تابعة بنسبة تملك ١٠٠% بمبلغ وقدره (٣٤,٠٠٠,٠٠٠.٠٠) دينار اردني، وكانت قيمة الشهرة الناتجة عن عمليات الشراء (٢٥,٧٦٤,٧٨٣.٠٠) دينار اردني كما هو موضح في الجدول التالي رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

قيمة الشهرة في شركة المجموعة المتحدة القابضة (بالدينار الأردني)

اسم الشركة التابعة	المبلغ المدفوع بالدينار الأردني	صافي الموجودات/ القيمة العادلة	قيمة الشهرة الناتجة عن التملك
شركة المجموعة المتحدة للخدمات اللوجستية	١٤,٢٥٠,٠٠٠	٥,٧٤٨,٣٥٥	٨,٥٠١,٦٤٥
الشركة الأردنية العالمية لتوزيع المواد الغذائية والمجمدات	١١,٢٥٠,٠٠٠	١,٩٨٩,٧٨٥	٩,٢٦٠,٢١٥
شركة البارحة لتجارة المواد الغذائية	٨,٤٠٠,٠٠٠	٩٤٦,٦٦٠	٧,٤٥٣,٣٤٠
الشركة الأردنية لصيانة المركبات	١٠٠,٠٠٠	٩٣,١٤٩	٦,٨٥١
شهرة ناتجة عن تملك شركة تابعة لشركة تابعة اخرى			٥٤٢,٧٣٢
المجموع	٣٤,٠٠٠,٠٠٠		٢٥,٧٦٤,٧٨٣

المصدر: من اعداد الباحث

يلاحظ من هذه الارقام بان نسبة قيمة الشهرة الناتجة عن عمليات الشراء تمثل ٧٦% من أصل القيمة المدفوعة، وان نسبة قيمة صافي الموجودات بالقيمة العادلة (وليست بالقيمة الدفترية) لا تتعدى ٢٤% من القيمة المدفوعة، ويعتبر الباحث ان هذه النسبة مرتفعة جدا.

وعلى الرغم من وجود خسائر كبيرة، وتأکید مكتب التدقيق المحاسبي على وجود عجز في رأس المال العامل، إلا ان إدارة المجموعة اعلنت في تقريرها المالي بان المؤشرات أظهرت عدم وجود انخفاض في قيمة الشهرة، ولا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة الناتجة عن تملك الشركات التابعة.

من خلال الاطلاع على البيانات الثانوية ومعلومات الشركة ومحاضر اجتماعها المتاحة كان واضحا ضعف الإدارة وعدم تمكنها من تنفيذ مخططها وهو تخصيص أسهم زيادة رأسمال المجموعة لشريك استراتيجي من أجل حل مشكلة العجز المالي. واستمرت إدارة المجموعة في مسيرة البحث عن شريك استراتيجي طيلة فترة عملها (٢٠٠٩ - ٢٠١١) بلا فائدة. وايضا تبين خلال عام ٢٠١٠ ان سعر المجموعة تعرض إلى انخفاض شديد، وقد بررت إدارة المجموعة ان سبب هذا الانخفاض يعود فقط إلى المضاربة من قبل المساهمين حيث إن السهم يتأثر فقط بالعرض والطلب.

ورغم العسر المالي وحجم الخسارة الكبيرين في المجموعة فقد تم صرف مكافآت ومزايا مالية لأعضاء الإدارة العليا التنفيذية بقيمة إجمالية مقدارها (١٠٠,٦١٦.٠٠) دينار اردني عام ٢٠٠٩.

٣. شركة الأردن دبي للأملاك (عقاركو سابقا)

التحليل المالي لشركة الأردن دبي للأملاك (عقاركو سابقا)

سجلت التقارير المالية لشركة الأردن دبي للأملاك للخمس سنوات الماضية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) إن نمو إيرادات الشركة كان بتزايد مستمر، وقد تبين من خلال تحليل القوائم المالية الموحدة للشركة ان نسبة نمو الإيرادات مقارنة بإيرادات سنة ٢٠٠٧ كانت: ١، ١.٢٩، ٠.٩٤، ١.١٤، ٤.٥٩، على التوالي، أما الأرباح بعد الضريبة فقد إنخفضت عام ٢٠٠٨، ثم توالى الخسائر حيث كانت النسب مقارنة مع أرباح عام ٢٠٠٧: ١، ٠.٨٧، -١.٢٣، -١.٠٣، -٠.٩٥ على التوالي والجدول التالي رقم (٤) يوضح حجم الإيرادات والأرباح والخسائر خلال الخمس سنوات الماضية:

الجدول رقم (٤)

حجم الإيرادات والأرباح والخسائر لشركة الأردن دبي للأملاك (بالدينار الأردني)

خلال الخمس سنوات الماضية

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
حجم الإيرادات	١,٦٢٥,٧٠٠	٢,٠٩٩,٥٨٠	١,٥٢٠,٥٢٠	١,٨٥٠,٣٢٠	٧,٤٦٢,٠٤٠
الأرباح/الخسائر بعد الضريبة	٦٨١,٥٦٢.٠٠	٥٩٠,٤٢٠.٠٠	-	-	-
سعر السوق للسهم	٢.٠٦	٠.٧٨	٠.٧٤	٠.٧٣	٠.٥٠

المصدر: من اعداد الباحث

تم تحليل بيانات القيم السوقية والدفترية المذكورة اعلاه، واعتمادا على نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (Book-to-Market Ratios) تبين ان نسبة BTM في السنوات الثلاث الماضية كانت باتجاه تصاعدي

(٢٠٠٩=١.٣٥، ٢٠١٠=١.٣٦، ٢٠١١=١.٩٦) وجميعها أكبر من واحد وهذا مؤشر لاحتمالية تضخم القيمة الدفترية للشركة ولا بد من تخفيض قيمة الشهرة. على الرغم من انخفاض وتدهور قيمة سهم السوق وارتفاع نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (BTM) في السنوات الماضية، إلا أن دراسة التقارير المالية لشركة الأردن دبي للاملاك للخمس سنوات الماضية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) ومن خلال تحليل قوائمها المالية الموحدة تبين بأن الشركة قامت بتقييم قيمة المبلغ المسترد من الشهرة وقد تم تحديد بانه لا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة. وأفادت تقارير الشركة المالية ان القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد قد تم قياسها على اساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من خلال الموازنات التقديرية والمعتمدة من قبل إدارة الشركة والتي تغطي فترة خمس سنوات قادمة باستخدام معدل خصم قبل الضرائب قدره ١٤% سنويا.

بالإضافة الى عدم تخفيض قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة، فقد تم توزيع المكافآت على أعضاء الإدارة العليا التنفيذية للشركة.

٤. شركة مناجم الفوسفات الأردنية

التحليل المالي

على الرغم بان قيمة نسبة BTM للسنوات الثلاث الماضية للشركة هي أقل من واحد وهي دلالة قوية على ان القيمة الدفترية بعيدة عن التضخم ولا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة وبالتالي ليس من الضروري إدراجها ضمن عينة الدراسة. ولكن بسبب مهاجمة الصحافة الأردنية إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية في هذه الايام، تم ادراج الشركة ضمن قائمة عينة الدراسة ليتم تحليل قوائمها.

سجلت التقارير المالية لشركة مناجم الفوسفات الأردنية للخمس سنوات الماضية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) ان حجم إيرادات الشركة مستقر والجدول التالي يوضح ان نسبة نمو الايرادات مقارنة بايرادات سنة ٢٠٠٧ كانت: ١، ٢.٣٩، ٠.٥٤، ١.٢٣، ١.٤٤ على التوالي، كما تبين أن الأرباح بعد الضريبة قفزت للضعف عام ٢٠٠٨، ثم عادت الى شكلها الطبيعي في السنوات اللاحقة والجدول التالي رقم (٥) يوضح حجم الايرادات والأرباح والخسائر خلال الخمس سنوات الماضية:

الجدول رقم (٥)

حجم الايرادات والأرباح والخسائر لشركة

مناجم الفوسفات الأردنية (بالدينار الأردني)

خلال الخمس سنوات الماضية

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
حجم الايرادات	٣٥٤,٨٢٨,٠ ٥٥	٨٤٦,٨٩١,٨٩ ٥	٤٥٨,٢٤٥,٦٦ ٠	٥٦٣,٨٩٠, ٠٠٠	٨١٢٤١٥٠ ٠٠
الأرباح/الخ سائر بعد الضريبة	٤٦١١٠٤٠٩	٢٣٨٦٢١٨٨٨	٩٢٨٧٨٠٩٢	٨٠٢٣٢٠٠ ٠	٤٥٢٥٥٠٠ ٠
سعر السوق للسهم	١٢.٠١	١٩.٥٠	١٨.٠٠		

المصدر: من اعداد الباحث

على الرغم من استقرار إيرادات الشركة، وارتفاع سيولتها النقدية الى مستويات قياسية، وتحقيق أرباح عالية، إلا أن تقارير الشركة المالية الموحدة أفصحت عن حجم مصاريف كبير جداً، منها:

- الشركة تبرعت بمبالغ سخية للمجتمع المحلي، والتي بلغت، على سبيل المثال، في عام ٢٠١١ حوالي ٧,٨٠٧,٠٩٩ دينار اردني وهو ما يعادل ١٠% من قيمة رأسمال الشركة و ٥% من حجم أرباح السنة.
- حجم ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة من مكافآت سنوية وبدل تمثيل وبدل لجان وبدل حضور جلسات تقدر بمبلغ (٣٣١,٠٠٠,٠٠٠) دينار اردني.
- عدم تضمين مبالغ ما تقاضاه موظفو الإدارة العليا في التقرير السنوي.
- إن حجم الرواتب والأجور والمزايا الممنوحة لمستخدمي الشركة عال جدا، فقد كانت في عام ٢٠١١ حوالي ٧٦,٥٠٠,٠٠٠ دينار أردني وكانت قيمة مكافأة نهاية الخدمة ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار وبالتالي يكون مجموع ما يستحق للموظفين مبلغ حوالي (١٠٦) مليون دينار اردني، وهو أعلى من رأسمال الشركة البالغ (٧٥) مليون دينار اردني.
- تساهم الشركة في تغطية نفقات التأمين الصحي للمستخدمين وعائلاتهم تقريبا (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار أردني.
- تحافظ إدارة الشركة على سياسة الاقتراض من البنوك رغم توافر السيولة العالية لديها، وأيضا سعر فائدة الاقتراض أكبر من سعر الفائدة على عوائدها من السوق المحلي.

تحليل المقابلات الميدانية

تم إعداد برنامج المقابلات الميدانية -لمجموعة من مدققي الحسابات والمديرين التنفيذيين والماليين العاملين في الشركات عينة الدراسة ، لمعرفة إلى أي مدى مديرو هذه الشركات يطبقون معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة ؟ والى أي مدى يستفيدون من مرونة المعيار المحاسبي في عملية احتساب الشهرة ؟ ولرصد ان كان هناك تباين بين وجهات نظرهم ومدققي الحسابات. وتم التركيز على

معرفة أسباب استقرار قيمة الشهرة في القوائم المالية الموحدة للشركات خلال الفترة ما بين سنة ٢٠٠٧ وسنة ٢٠١١، وعدم تسجل أية حالة اضمحلال في قيمة الشهرة، علما بان المؤشرات السوقية المستخدمة في تحليل تقاريرهم المالية الموحدة تدل على انخفاض قيمة شهرتها.

اعتقد مديرو بعض الشركات، الذين تجنبوا تخفيض قيمة الشهرة، بأن لديهم معلومات خاصة عن تدفق نقدي مستقبلي ايجابي، مما يزيد عائدات سهم الشركة ويخفض نسبة BTM التي كانت أكبر من واحد. وجد الباحث عكس اعتقاد مديري الشركات، بأن اتجاه سعر السهم في السوق لعينة الدراسة منحدر ولم يسجل أي نمو خلال فترة الدراسة. وكان عائد سهم بعض الشركات في خسارة مستمرة ومرتفعة. وبالرجوع الى التقارير المالية الموحدة لعينة الدراسة ومقارنة نسبة BTM للسنوات السابقة تبين الامر يزداد سوءا سنة بعد سنة، وتزداد قيمة الأسهم الدفترية مقارنة مع قيمة الأسهم السوقية بدل انخفاضها. وهذا يتعارض مع ما جاء من نقاؤل المدراء التنفيذيين للشركات.

أكد المدققون القانونيون - في موضوع تجنب مديري الشركات تخفيض قيمة الشهرة - أن جميع الشركات تقدم بياناتها المالية بمهنية، ولا يوجد تجميل لتقاريرها المالية، وملتزمة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما أكدوا على صحة الاجراءات المتبعة في عملية اختبار اضمحلال قيمة الشهرة، وعلى حسن العلاقة بين ممثلي الشركات ومدققي الحسابات وانها لم تسجل أية حالة خلاف بينهما على قرار تأجيل تخفيض قيمة الشهرة، وأن المدير التنفيذي يبني منهجه على اساس فرضيات واضحة ودراسة منطقية مبنية على أسس علمية وموثقة من إدارة الشركة من أجل تحسين مركز الشركة في السوق.

يرى الباحث، ان موقف المدققين الخارجيين كان مثاليا، للحفاظ على سمعتهم، يتعارض مع الواقع العملي، وهذا يدل على عدم الاستقلالية وتوافق المصالح بين مكاتب التدقيق المحاسبي والإدارة العليا التنفيذية للشركات.

المدير المالي يرتبط عمله بالقرارات المحاسبية، ولا تتعارض مصلحته وسمعته في السوق مع مصلحة المساهمين أو اعضاء مجلس الإدارة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركة، وبالتالي لا تتعارض مصلحته وسمعته مع قرار عملية تخفيض قيمة الشهرة. وأن خبرة المدير المالي للشركة تلعب دورا بارزا في عملية تقييم الشهرة، وكلما اتسعت معرفة المدير المالي وخبرته في عمليات الاندماج كلما ازدادت عملية انخفاض قيمة الشهرة في الشركة.

أن المدير التنفيذي صاحب الخبرة الطويلة في نفس الشركة يبدأ في عمليات الاندماج التي ينتج عنها شهرة. وانسجاما مع تنبؤ نظرية الوكالة يستغل مديرو الشركات فحص انخفاض قيمة الشهرة من أجل تحقيق مزاياهم وحوافزهم الشخصية، فالتعويضات للمديرين التنفيذيين في الشركات عادة تدفع على شكل مكافأة نقدية، وتكون عقود التعويض مكتوبة على أساس صافي الدخل الذي يتأثر في تخفيض قيمة الشهرة. وهذا الأمر يؤثر على قرار المدير التنفيذي في تخفيض قيمة الشهرة واختيار البدائل المحاسبية. ولكن المدير التنفيذي لا يستطيع تجاهل مصلحة المساهمين كليا، وخبرة اعضاء مجلس الإدارة، فالمدير التنفيذي يعطي اولوية إلى المحافظة على سمعته من تحقيق حوافزه المادية، ويضطر إلى اتخاذ قرار تخفيض قيمة الشهرة التي تؤثر سلبا على قيمة مكافأته.

كانت هناك حالة خاصة لشركة المجموعة المتحدة القابضة التي لم تخفض قيمة الشهرة، وقد تجاهل المدير التنفيذي مصلحة المساهمين كليا، وحجم الخسائر الكبيرة، والعجز في رأس المال العامل، والانخفاض الشديد في سعر سهم السوق،

في سبيل الحصول على المكافآت والمزايا المالية. مما أدى إلى وقف التداول في سعر السهم في بورصة عمان، وهناك قرار حجز تحفظي على أموال الرئيس التنفيذي للمجموعة.

أما بخصوص التنوع في استخدام الطرق المحاسبية لقيمة الشهرة، الطريقة الجزئية او بالطريقة الكاملة، بين الشركات التابعة وعدم الثبات في استخدامها، تبين بالواقع العملي ان جميع الشركات ما زالت تستخدم الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، ولم يتم استخدام الطريقة الكاملة لحدثة معيار المحاسبي الدولي. وتعتبر مسؤولية الشركة القابضة في توحيد طرق احتساب الشهرة بين شركاتها التابعة من اجل تحقيق المقارنة.

أن الاختلاف في تاريخ اقتطاع خسارة اضمحلال قيمة الشهرة بين الشركات التابعة ليس له أثر مادي على البيانات المالية للشركة القابضة، ولا يشكل نوعاً من التعارض بين الشركات التابعة. يجب اقتطاع خسارة الاضمحلال بشكل سنوي بغض النظر عن تاريخ الاقتطاع، وتكون قيمتها ضمن البيانات المالية المدققة التي تعكس الواقع الفعلي للشركة ويتم إعدادها بشكل سنوي وبتاريخ محدد وعادة تكون مع نهاية السنة المالية.

٥. نتائج الفرضيات

خلصت الدراسة إلى قبول فرضيتين من أصل أربع فرضيات، حيث تم قبول الفرضية الأولى -لا يوجد علاقة بين مهنية المدير التنفيذي واختلاف تطبيق طريقة احتساب قيمة الشهرة- بسبب عدم توفر الأدلة لحدثة تطبيق التعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم (3 IFRS) والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من شهر تموز (٢٠٠٩)، بينما أكدت الأدبيات السابقة أن الاختلاف في طريقة احتساب قيمة

الشهرة يؤثر على قيمة موجودات الميزانية وعلى مقدار الخسارة في حالة اضمحلال قيمة الشهرة. وأيضاً أعطى هذا المعيار الشركات حرية اختيار طريقة احتساب الشهرة لكل عملية اندماج. تم قبول الفرضية الثالثة لتوافق وجهات نظر المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين إن الدور الأساسي يقع على عاتق الشركة الأم في توحيد طرق احتساب الشهرة بين شركاتها التابعة، والثبات في استخدامها من أجل تحقيق المقارنة.

وتم رفض كل من الفرضية الثانية والرابعة بسبب تعارض مصلحة المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة مع اختبار اضمحلال قيمة الشهرة، ولتباين وجهات النظر بينهم.

٦. نتائج الدراسة

لقد توصل الباحث الى ما يلي:

١. شجع قانون الشركات الأردني عملية اندماج واتحاد الشركات بإعفاءهم من الرسوم والضرائب.
٢. جميع الشركات ما زالت حتى تاريخه تستخدم الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، ولم تستخدم الطريقة الكاملة لحدثة تنفيذ المعيار.
٣. الاختلاف في تطبيق اجراءات الشهرة المختلفة ينعكس على بيانات الشركة المالية وعلى سعر السوق للسهم.
٤. معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) المرجع الوحيد الذي عرف وأنصف عملية اندماج الأعمال.
٥. لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر الاختلاف في طريقة احتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣) المعدل.
٦. وظائف الإدارة العليا التنفيذية من العوامل المؤثرة على الإفصاح المالي وعلى قرار اضمحلال قيمة الشهرة. وقد اتفقت الدراسة مع نظرية الوكالة، حيث إن المدير التنفيذي يعطي الأولوية لخدمة مصالحه الشخصية أكثر من مصلحة المساهمين.
٧. توزيع المكافآت على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة على الرغم من وجود خسائر في الشركات التابعة، او انخفاض قيمة شهرتها.
٨. علاقة خبرة المدير التنفيذي وقرار اضمحلال قيمة الشهرة علاقة عكسية. المدير التنفيذي يعترف باضمحلال قيمة الشهرة في الفترة الأولى من توليه

منصبه أكثر من الفترات اللاحقة. وتلعب الخبرة دورا مهما باعطاء المدير التنفيذي المهارة الكافية للحفاظ على سمعته وتاريخه في السوق وإن تعارضت مع مصلحة المساهمين.

٩. المدير التنفيذي ذو مسؤولية عن أداء الشركة وتتعارض مصالحته مع قرار اضمحلال قيمة الشهرة، أما المدير المالي يرتبط عمله بالقرارات المحاسبية وذات موضوعية في قرار اضمحلال قيمة الشهرة.

١٠. توجد علاقة تعاقدية بين الإدارة العليا التنفيذية والمدقق الخارجي وهذا قد يؤثر على نوعية قرار المدقق الخارجي.

١١. هناك التزام من قبل الشركات المساهمة العامة بقواعد معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة شكليا.

١٢. هناك تقصير في دائرة مراقبة الشركات على أنشطة الشركات المساهمة العامة، وتخلي الجهات الرقابية المسؤولة عن مسؤوليتها.

١٣. غياب جهات ذات علاقة مباشرة بالشركات مثل هيئة الأوراق المالية عن دورها في حماية المستثمر. أن المادة ٨ من قانون الهيئة تؤكد أن دورها يقتضي حماية المستثمرين في السوق المالي وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض إليها.

٧. توصيات الدراسة

يمكن تلخيص التوصيات في النقاط التالية:

١. أن تكون عقود الامتيازات والمكافأة النقدية والتعويضات لمديري الشركات مبنية على أساس صافي الدخل باستثناء خسارة اضمحلال قيمة الشهرة، من أجل تشجيع الإدارة التنفيذية العليا على اتخاذ قرار تخفيض قيمة الشهرة ان وجد.
٢. يجب تقييم أداء المديرين التنفيذيين على أساس تحقيقهم نمو في صافي دخل الشركة (باستثناء خسارة الاضمحلال) وليس تحقيقهم نمو في حجم المبيعات أو أي معيار اخر.
٣. أن يكون (على الأقل) أحد أعضاء مجلس الإدارة ذا خبرة واختصاص في مجال عمل الشركة لان ذلك يحجم من تلاعب وتوغل الإدارة العليا التنفيذية.
٤. نظرا لأهمية المرحلة ولشدة المنافسة نوصي جميع الهيئات المستقلة ذات العلاقة بالأعمال والاستثمار مطالبة الحكومة الأردنية بتوسيع دائرة التشجيع على اندماج الأعمال لتتمكن من الصمود والمنافسة. مثلا اعتبار عملية اندماج الأعمال كأحد أنواع اندماج الشركات ومنحها كافة الامتيازات كالإعفاءات من الضرائب والرسوم.
٥. على الحكومة الأردنية من خلال الوزارات المعنية ومؤسساتها المستقلة بالإضافة الى الشركات الخاصة دعم حقل البحث العلمي، والعمل على توفير قاعدة معلومات لجميع العاملين في مجال اندماج الأعمال.
٦. على جمعية المحاسبين القانونيين والهيئات المستقلة ذات العلاقة ايجاد طريقة ما لدعم استقلالية وحياد المدقق الخارجي عن إدارة الشركات.

٧. ضرورة تدريب العاملين في الدوائر المالية على برامج المحاسبة المتقدمة وبرامج المعايير المحاسبة الدولية.
٨. دعوة المنظمات المهنية الأردنية إلى تعريب التغييرات على المعايير المحاسبة الدولية.
٩. على المؤسسات الرقابية مثل دائرة مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب

٨. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إمام همام، محمود عبدالرؤف، (٢٠٠٧)، بعنوان: "التحليل المحاسبي لقرارات اندماج الشركات وانعكاسها على القوائم المالية للشركات الدامجة - دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، السويس.
- الجعارات، خالد جمال، (٢٠٠٤)، "وضع معيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ المتعلق بالانخفاض في قيمة الموجودات وأثر ذلك على تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.
- جيلالي، قانون، (٢٠١٤) "عمليات الاندماج و الاستحواذ و دورها في تحقيق ميزة تنافسية و زيادة القيمة للمساهمين : مقاربة نظرية"، جامعة أدرار
- الزعبي، يامن خليل، (٢٠٠٥)، "القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: اربد.
- الصوفي، فارس جميل، (٢٠٠٦)، "تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- العمري، احمد وبدور، (٢٠٠٩)، "أثر الاندماج على الأداء المالي والربحية: دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الأردنية"، العدد الثالث والسبعون، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة-جامعة القاهرة، القاهرة.

- فياض، وعواووده، (٢٠١٦)، "اندماج الشركات وفق قواعد حماية المنافسة في الاتحاد الأوروبي"، جامعة الشارقة
- قباجة، ماجد عبد المجيد، (٢٠٠٩)، "أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.
- القطاونة، عادل محمد، (٢٠٠٦)، "تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول"، بحث مقدم الى مؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والتقارير المالي، عمان.
- نعمان، مصعب محمود، (٢٠٠٣)، "استخدام التحليل المالي في بيان نجاح او فشل اندماج الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعة في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: اربد.
- النوايسه، موسى عبد اللطيف، (٢٠٠٦)، "تقويم استثمارات الشركات القابضة في شركاتها التابعة"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق: دمشق.
- واكد، محمد عبدالرحمن، (٢٠٠٥)، "أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الردينية على أدائها المالي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت: المفرق.

ثانيا: المراجع الاجنبية

- Baker, Sally, (2011), "The recent changes to the calculation of goodwill and their impact on non-controlling interests", Financial Management: Paper F2.
- Baker, Sally, (2010), "How to account for Complex Groups Featuring Sub-Subsidiaries", Financial Management: Paper F2.
- Bontas, Bunea, Aurora, Cristina & Cosmina, Petre, (2009), "Issues on Recognition, Measurement and Impairment of Goodwill", Tibiscus University, Timisoara.
- Dominic Detzen, & Henning Zulch, (2012) "Executive compensation and goodwill recognition under IFRS: Evidence from European mergers", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation. P21.
- Graeme Wines, Ron Dagwell, & Carolyn Windosor, (2007), "Implications of the IFRS goodwill accounting treatment", Managerial Auditing Journal, Vol. 22 Iss: 9 pp. 862 - 880
- Heather, Newton, (2008), "Accounting for Mergers & Acquisitions", from EBSCO Online Database Business Source Complete.
- HFMA P&P Board, (2011). "Not-for-profits trek into for-profit accounting: goodwill impairments".
- Pacharn, Parunchana, (2010), "Accounting for Goodwill and Incentive to Invest in Intangible Assets", Brock University, Canada.
- Schultze, Wolfgang, & Weiler, Andreas, (2009), "Goodwill Accounting and Performance Measurement", Managerial Finance, Vol.36, issue 9 pp768-784.
- Tyrone M. Carlin, Nigel Finch, (2011), 2011), "Goodwill impairment testing under IFRS: a false impossible shore?", Pacific Accounting Review, Vol. 23 Iss: 3 pp. 368 - 392